

بتاريخ: 30 مارس 2022 العدد: 672 المصدر: المصري اليوم

من أين تأتي الدولة بأموال المشاريع الكبرى؟ .. وزير المالية يجيب



في ضوء ما تفضل به السيد وزير المالية لشرح مصادر تمويل المشروعات القومية في مصر وما تطرق إليه من وجود موازنتين منفصلتين، وهما: الموازنة العامة للدولة التي تديرها وزاره المالية، وموازنة الهيئات الاقتصادية، وعددها ٥٥ هيئة، وهي منفصلة تماما عن وزارة المالية، فإنه من المستغرب أن تمثل موازنة الهيئات ضعف الموازنة العامة للدولة؛ حيث تقدر موازنة الهيئات الاقتصادية بنحو ٢,٤ تريليون جنيه بينما الموازنة العامة للدولة تقدر بـ ٢,١ تريليون جنيه، بل إن لكل هيئة موازنتها الخاصة تتصرف فيها كيفما تشاء وفقا لمواردها وما ترغب في تنفيذه من مشروعات، وهذا الوضع مقلق للغاية لعدة أسباب:

[رابط الخبر](#)

- بداية، استقلال موازنات الهيئات الاقتصادية لا يعني أنها مسئولة بشكل كامل عن ديونها التي ربما تكون ناتجة عن المبالغة في المشروعات أو إساءه استخدام الموارد لأي سبب، فالديون جميعا تصب في ديون مصر وتحملها مصر، كما أن عدم وجود صورة متكاملة للموازنة يعني أن حسابات عجز الموازنة لا تترجم صورة العجز الحقيقي الذي يفترض أن تضم أيضا عجز الهيئات باعتبارها هيئات مصرية.
- استقلال قرار الهيئات يلغي فكرة وجود أولويات في الإنفاق؛ لأن كل هيئة تتصرف بشكل منفصل، فكيف يمكن تطبيق أولويات الدولة في إطار هذا النموذج للإنفاق، فعلي سبيل المثال إذا كانت مصر بحاجة لمزيد من الإنفاق على التعليم فهل يمكن إجبار هيئة المجتمعات العمرانية على توجيه مواردها للإنفاق على التعليم كأولوية قصوى؟ وفقا لشرح وزير المالية لا يمكن ذلك، وبالتالي مبدأ الفرصة البديلة للإنفاق لا يمكن تطبيقه عمليا.
- والأخطر من هذا أن عدم وجود موازنة واحدة مجمعة لمصر يعني غياب رؤية محدودة الموارد وبالتالي الحاجة لترشيد الاستهلاك وهو ما نحتاجه بشدة.
- في إطار الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وقرارات مجلس الوزراء بخفض الإنفاق وتأجيل المشروعات التي لم تبدأ بعد، فإنه من المفيد أن يُستكمل إصلاح إدارة المالية العامة من خلال توحيد الموازنات في موازنة واحدة بدلا من الاتجاه العكسي الذي يخرج الهيئات من الموازنة العامة وتحويلها إلى هيئات اقتصادية، كما حدث في حالة هيئة الإنفاق التي خرجت من الموازنة بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٢٠ و الذي يتم بموجبه معالجة ٢٠٠ مليار جنيه تحت الخط (أي غير مسجلة في العجز الكلي المعلن) لسنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ بموجب تحويل الهيئة إلى هيئة اقتصادية.

- بالرغم من أنه قد يكون هناك بعض الصعوبات المحاسبية في دمج موازنات الهيئات للموازنة العامة، إلا أنها ليست مستحيلة على الإطلاق، كما أن أهمية ضبط الإنفاق من خلال وجود موازنة واحدة والسيطرة على الديون يمثل هدفا استراتيجيا قوميا يتجاوز أي صعوبات محاسبية، وتنفيذه يحتاج لإصلاح مؤسسي حقيقي.
- يعد إصدار قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 خطوة مهمة لتحقيق مزيد من الحوكمة في إدارة المالية العامة للدولة، وقد تأخرت مصر كثيرا فيها، إلا أنه من الضروري سرعة الانتهاء من لائحته التنفيذية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.